

قانون رقم « 15 » لسنة 1425 ميلادية
بتعديل بعض أحكام القانون رقم 97 لسنة 1976 الفرنسي
في شأن مكافحة تهريب البضائع خارج الدوائر الجمركية

مؤتمر الشعب العام ، ،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لعام

1424 ميلادية .

- وبعد الاطلاع على اعلان قيام سلطة الشعب .
- وعلى الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان في عصر الجماهير .
- وعلى القانون رقم « 20 » لسنة 1991 افرنجى بشأن تعزيز الحرية .
- وعلى القانون رقم « 67 » لسنة 1972 افرنجى باصدار قانون الجمارك .
- وعلى القانون رقم « 32 » لسنة 1974 افرنجى في شأن مكافحة إخفاء وتهريب السلع التموينية .
- وعلى القانون رقم « 97 » لسنة 1976 افرنجى في شأن مكافحة تهريب البضائع خارج الدوائر الجمركية .
- وعلى القانون رقم « 2 » لسنة 1979 افرنجى بشأن الجرائم الاقتصادية .

صاغ القانون الآتي

المادة الأولى

تعديل المواد الأولى والسابعة والثامنة والعاشرة والسابعة عشرة من القانون رقم 97 لسنة 1976 افرنجى بشأن مكافحة تهريب البضائع خارج الدوائر الجمركية وذلك على النحو التالي : -

المادة الأولى

- يعد جريمة تهريب في تطبيق أحكام هذا القانون كل فعل من الافعال الآتية : -
- 1 - اخراج البضائع من الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى أو ادخالها إليها من غير الدوائر الجمركية ، أو الشروع في ذلك .

- 2 - ايجاد أو نقل أو تخزين البضائع في نطاق الرقابة الجمركية بدون ترخيص من الجهات المختصة قانوناً .
- 3 - حصول الافعال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة خارج نطاق الرقابة الجمركية في أى مكان من الجاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ويستثنى من أحكام هذه المادة السلع والبضائع الخاصة بالاستهلاك العادى للمواطن والاسرة على النحو الذى يصدر بتحديدده قرار من الجهة المختصة ، وفي جميع الاحوال لا يمنع من اثبات التهريب عدم ضبط البضاعة .

المادة السابعة

- 1 - تسلم السلع التموينية المضبوطة وفقاً لأحكام هذا القانون ، إلى المؤسسة الوطنية للسلع التموينية فور ضبطها للتصرف فيها طبقاً للقواعد المقررة .
- 2 - يجوز قبل الفصل في الدعوى التصرف في البضائع الاخرى ووسائل النقل والادوات والمواد المضبوطة وفقاً لأحكام هذا القانون ، وتنظم بلائحة تصدر بقرار من اللجنة الشعبية العامة قواعد التصرف في المضبوطات .

المادة الثامنة

في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون يعد من مأمورى الضبط القضائى رجال الشرطة ورجال الجمارك أيا كانت رتبهم ودرجاتهم ، ومتسبو الأمن الشعبى المحلى وكذلك متسبو الشعب المسلح والخدمة الوطنية الذين يصدرهم قرار أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل والأمن العام بالتنسيق والتشاور مع أمين اللجنة العامة المؤقتة للدفاع فيما يستوجب ذلك .

ويجوز بقرار من أمين اللجنة الشعبية العامة النوعية المختص منح صفة مأمورى الضبط القضائى لبعض الموظفين التابعين للقطاعات ذات العلاقة بتطبيق أحكام هذا القانون .

المادة العاشرة

يجوز انشاء نيابات تخصصية تسمى نيابات مكافحة التهريب تختص بالتحقيق

والاحالة ورفع الدعوى الجنائية ومباشرتها في الجرائم المرتكبة بالمخالفة لأحكام هذا القانون ويكون انشاء هذه النيابة وتشكيلها وتحديد دوائر اختصاصها وتحديد مقارها وتعيينها وفقاً لأحكام قانون نظام القضاء .

المادة السابعة عشرة

يستحق رجل الضبط القضائي تعويضاً مالياً اذا تعرض للاعتداء عليه اثناء مطاردته للمهريين أو كان الاعتداء بسبب مكافحة جرائم التهريب وكان من شأن هذا الاعتداء حدوث عجز لا يمنعه من الاستمرار في الخدمة وبحسب التعويض على أساس مائة دينار عن كل واحد في المائة من نسبة العجز فاذا ادى العجز إلى انتهاء الخدمة استحق معاشاً يعادل 100 % من راتبه الاخير ، وتعويضاً مالياً بواقع عشرين الف دينار فاذا نتجت عن الاصابة الوفاة وجب منح المستحقين عن المتوفى معاشاً يعادل (100 %) من راتبه الاجمالي الاخير (كما يمنح ورثته تعويضاً مالياً مقداره « 50 » خمسون الف دينار توزع فيما بينهم وفقاً لانصبتهم الشرعية وذلك ما لم يكونوا معاملين بنظام آخر يرتب لهم في تلك الاحوال حقوقاً أو مزايا أفضل) .

ويعامل المرشدون والمتعاونون الذين يصابون أو يتوفون أثناء أو بسبب القيام بأي عمل من اعمال مكافحة التهريب بذات المعاملة المقررة لرجال الضبط القضائي .

المادة الثانية

تزداد عقوبات الغرامة المقررة بموجب القانون رقم « 97 » لسنة 1976 افرنجى إلى عشرة امثالها .

وتكون العقوبة الاعدام اذا ارتكبت الجريمة اثناء تعرض الجماهيرية العظمى للحصار أو في حالة الحرب .

باستثناء عقوبة الاعدام تزداد العقوبات المقررة لجرائم التهريب إلى الضعف اذا كان الجاني أحد رجال الضبط القضائي .

المادة الثالثة

تلغى المادة « 19 » من القانون رقم 97 لسنة 1976 افرنجى في شأن مكافحة

تهريب البضائع خارج الدوائر الجمركية ، وكذلك المادة السابعة من القانون رقم « 32 » لسنة 1974 افرنجى فى شأن مكافحة اخفاء تهريب السلع التموينية .

المادة الرابعة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية وفى وسائل الاعلام المختلفة ويعمل به من تاريخ صدوره .

مؤتمر الشعب العام

صدر فى : سرت

الموافق : 13 / النوار / 1425 ميلادية

Eastlaws.com